IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Rafidain Journal of Political Science
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online) ISSN: 3006-7812 (Print)
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Assist. Lect. Nabaa Izdeen Mohammed [1]
Assist. Lect. Saad Shihab Ahmed Al-Sheikh [2]
Assist. Lect. Saif Saleem Dawood[3]
1,2 University of Mosul / College of Political Science, Iraq
3 University of Mosul / Center for Peacebuilding and Peaceful Coexistence, Iraq

Corresponding author E-mail and

naba.ezzaldeen@uomosul.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v2i3.61740

Keywords:

Political Empowerment,
Social Barriers,
Local Governance,
Electoral Quota.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

February 23, 2026

Revised:

April 19, 2026

Accepted:

May 2, 2026

Available online:

June 1, 2026

Iraqi Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/533

Social Barriers to Iraqi Women's Participation in Provincial Councils: Nineveh Provincial Council as a Model

Abstract

Iraqi women's participation in provincial councils, with the Nineveh Provincial Council as a case study, encounters profound social obstacles that impede their complete political empowerment. Although the Iraqi Constitution and a 25% electoral quota ensure women's representation, entrenched tribal norms and social conventions restrict their influence in decision-making, often reducing their roles to symbolic ones.

Key challenges encompass Nineveh's dominant tribal culture, which perceives women's public involvement beyond the family as a breach of tradition, coupled with inadequate familial and communal backing for female candidates. Furthermore, limited awareness and societal pressures sideline women in council dynamics, as men are favored for executive roles despite women garnering substantial votes.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة العراقية في مجالس المحافظات: مجلس محافظة نينوى أنموذجا

م. م. نباء عزالدين محمد
جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية/ العراق
naba.ezzaldeen@uomosul.edu.iq

م. م. سعد شهاب احمد الشيخ
جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية/ العراق
saad.ahmed@uomosul.edu.iq

م. م. سيف سليم داود
جامعة الموصل/ مركز بناء السلام والتعايش السلمي
saif.aldabagh@uomosul.edu.iq

الملخص

تواجه مشاركة المرأة العراقية في مجالس المحافظات، ومجلس محافظة نينوى كأنموذج، معوقات اجتماعية عميقة تحول دون تمكينها من العمل السياسي الكامل. رغم ضمان الدستور العراقي والكوتا الانتخابية (25% على الأقل) تمثيل النساء، إلا أن العادات العشائرية والتقاليد الاجتماعية تحد من دورها الفاعل في صنع القرار، مما يجعل حضورها شكليًا في كثير من الأحيان.

وتشمل هذه المعوقات الثقافة العشائرية السائدة في نينوى، التي ترى في مشاركة المرأة خارج الإطار الأسري انتهاكًا للأعراف، فضلا عن ضعف الدعم الأسري والمجتمعي لمرشحات الانتخابات. كما يساهم نقص التوعية والضغوط الاجتماعية في تهميش النساء داخل المجالس، حيث يُفضل منح المناصب التنفيذية للرجال رغم فوزهن بأصوات كبيرة .

الكلمات المفتاحية: التمكين السياسي_ المعوقات الاجتماعية–الحكم المحلي _الكوتا الانتخابية.

المقدمة

يتناول البحث المعوقات الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة العراقية في مجالس المحافظات، مع التركيز على مجلس محافظة نينوى كنموذج للبحث. ورغم التقدم التشريعي والدستوري الذي يكفل للمرأة نسبة تمثيل لا تقل عن 25% في مجالس المحافظات، إلا أن المشاركة الفعلية للمرأة لا تزال تواجه تحديات كبيرة مرتبطة بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع العراقي، خاصة التقاليد الأبوية والقبلية التي تحجم دور المرأة وتفرض عليها قيوداً في المجال السياسي.

وتوضحاً أن المرأة العراقية تستطيع الفوز بالمقاعد عن طريق نظام الكوتا الانتخابي في الغالب، لكن التمثيل خارج قاعدة الكوتا يظل محدوداً بسبب عوائق اجتماعية مثل ضعف الدعم الأسري والتقاليد الاجتماعية المحافظة التي تعيق ترشح المرأة ودورها السياسي الفاعل. كما تشير الدراسة إلى أن الترشح الانتخابي للمرأة يُعاني من غياب التمويل الكافي لصالح المرشحات، وهو عامل أساسي لجذب التأييد الشعبي في بيئة سياسية تتميز بالمحسوبية والشبكات العشائرية التي تفضل المرشحين الرجال.

فضلا عن ذلك، تبرز المعوقات المتعلقة بالتمكين السياسي الحقيقي للمرأة حتى عند الفوز بمقاعد المجالس، إذ تواجه النساء عراقيل في الوصول إلى المناصب التنفيذية العليا وغالباً ما تظل في أدوار تشريعية أقل تأثيراً بسبب الهيمنة الحزبية والطائفية التي تحد من استقلاليتهم السياسية وقدرتهم على الدفاع عن قضايا المرأة. ويؤكد البحث أن البنى التقليدية والاجتماعية والثقافية تحول دون تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، مما يستدعي جهوداً تنظيمية ومجتمعية لتمكين النساء ودعم مشاركتهن في الحكم المحلي بشكل أوسع وأعمق.

يرتبط هذا الوضع الاجتماعي والسياسي في نينوى وباقي المحافظات العراقية بنظام سياسي لا يزال ذكورياً، إذ يتم اختيار المرشحات وفق انتماءات قبلية وحزبية تحد من فرص المرأة في التمكين الحقيقي، ممّا يؤدي إلى استمرار تهميش قضايا المرأة وعدم تحقيق حضور مؤثر في المجالس المحلية.

بناءً على تحليل الحالة في محافظة نينوى، يؤكد البحث أن التغير في القوانين والأنظمة وحده لا يكفي لتعزيز مشاركة المرأة، بل يتطلب الأمر مواجهات للمعوقات الاجتماعية والثقافية المصاحبة، إلى جانب دعم تنظيمي وتمويلي وتمكين سياسي حقيقي للمرأة داخل المجالس ومراكز القرار المحلية. هذا يعكس واقع تجربة المرأة العراقية في المجال السياسي المحلي وما تواجهه من تحديات اجتماعية عميقة تمثلت في الدراسة كنموذج من محافظة نينوى.

أهمية البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على العقبات الفعلية بشكل علمي للعوامل الاجتماعية والثقافية التي تعيق مساهمة المرأة في صنع القرار المحلي، خصوصاً ضمن مجتمع تقليدي كنينوى. ويهدف أيضاً إثراء المعرفة المحلية وتوفر الدراسة أمثلة وتجارب محلية واقعية من نينوى، تعكس خصوصية البيئة العراقية، وتسهم في الأدبيات الأكاديمية حول المشاركة السياسية للمرأة في السياق العربي والعراقي.

هدف البحث: تشخيص المعوقات الاجتماعية الأساسية التي تواجه المرأة في المشاركة السياسية المحلية، وتحليل طبيعة القيود الثقافية والأعراف السائدة في نينوى، فضلا عن تقديم توصيات عملية لرفع مستوى مشاركة المرأة في مجالس المحافظات.

اشكالية البحث: رغم تشريعات الكوتا وتخصيص نسب تمثيل للمرأة، إلا أن مشاركة المرأة العراقية ما تزال متدنية كمّاً ونوعاً، وخاصة في مواقع صنع القرار بالمجالس المحلية. هناك معوقات اجتماعية وثقافية تحد من تمكين المرأة في مجتمع تقليدي كنينوى.

ويمكن وضع عدة تساؤلات لكن التساؤل الرئيسي هو ما أبرز المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة في مجلس محافظة نينوى؟

ومن هذا التساؤل تبرز عده تساؤلات منها ما يلي:

1. ما أبرز المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تعيق مشاركة المرأة في مجالس المحافظات العراقية، وبخاصة في محافظة نينوى؟
2. كيف تؤثر الأعراف القبلية والانتماءات العائلية على قبول المجتمع لنساء يترشحن أو يشغلن عضوية مجلس المحافظة؟
3. ما دور الصورة النمطية والدعاية السلبية (كالتشهير الإلكتروني أو الإعلامي) في إحباط النساء من الترشح أو المشاركة الفاعلة؟

فرضية البحث: فرضية الدراسة: تفترض الدراسة ان المرأة في محافظة نينوى ما تزال تواجه قيوداً اجتماعية وثقافية تحد من مشاركتها الحقيقية في العمل السياسي المحلي رغم وجود ضمانات قانونية لتمثيلها، الأمر الذي ينعكس سلباً على فاعلية دورها في صنع القرار المحلي.

منهجية البحث: تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لإبراز واقع المشاركة النسوية، كما تم إجراء مقابلات نوعية مع عضوات ومرشحات سابقات ونشطاء مجتمع مدني، فضلا عن إحراء استبيان لعينات نسوية من محافظة نينوى لقياس آراء حول المعوقات.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي، وقسم على مطلبين المطلب الأول: تعريف مفهوم المشاركة السياسية لغة واصطلاحا، الثاني: مفهوم المجالس المحلية ودورها في الحكم المحلي، أما المبحث الثاني فتناول المعوقات الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية، وقسم على مطلبين، الأول: المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في صنع القرار، والثاني: المعوقات الإدارية والسياسية التي تمنع تمكين المرأة في مجالس المحافظات، اما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل النتائج وفق الاستبانة التي نظمت الكترونياً.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

إن ضبط وتحديد المفاهيم من الأمور الضرورية في البحوث العلمية ومن أهم خطوات المنهج العلمي، ويعد مفهوم المشاركة السياسية أحد المفاهيم المثيرة للجدل والخلاف في الرأي بين الباحثين والسياسيين والكتاب والمهتمين بالشأن العام للمواطنين، وذلك لاختلاف الأيديولوجية والمدرسة الاجتماعية التي ينتمون إليها. وعليه سيتم تحديد المفهوم بالمطالب الاتية:

المطلب الأول: تعريف مفهوم المشاركة السياسية لغة واصطلاحا

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية لغة: تعني كلمة "مشاركة" في اللغة العربية الاشتراك أو التدخل في أمر ما، وتعني صفة "السياسية" بأنها تتعلق بالدولة أو الحكم أو صناعة القرار، ويمكن العثور عليه في المعاجم اللغوية العربية المعتمدة مثل: معجم لسان العرب: حيث يُعرَّف مصطلح "مشاركة" على أنه الاشتراك في الشيء (منظور، 1999). أما قاموس المورد أو المعجم الوسيط فيقصد بـ"السياسية" بأنها الصفة المتعلقة بالشأن العام والحكم والدولة (واخرون، 2011).

على سبيل المثال، في "المعجم الوسيط" تُعرَّف كلمة "مشاركة" بأنها: اشتراك في شيء، والكلمة مشتقة من "شارك" التي تعني أخذ نصيب مع الآخرين. و"السياسية" تشتق من "سياسة" بمعنى فن الحكم وتنظيم شؤون الدولة (واخرون، 2011، صفحة 124).

ثانياً: مفهوم المشاركة السياسية اصطلاحا: إن المشاركة السياسية للمرأة لها مدلولات إيجابية منهجية بالنسبة للنظم السياسية الحديثة إذ أن المشاركة السياسية تشير الى مساندة الشعب للمرأة في الوصول إلى مواقع القيادات العليا في الحكومة وأن تكون مؤثرة في مجال عملها القيادي والسياسي.

ويؤكد محمد السويدي في مؤلفه "علم الاجتماع السياسي" أن المشاركة تعني: "الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة وبشكل مباشر مثل تقلد منصب سياسي أو غير مباشر مثل مناقشة الأمور العامة" (السويدي، 1990).

ويعرف كلا من صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون المشاركة السياسية بأنها النشاط الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثير في صنع القرار الحكومي، سواء كان النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، سلمياً أو عنيفاً، فعالاً أو غير فعال (Nelson, 1969).

والمشاركة السياسية تُعرف كنشاط سياسي يمارسه الأفراد والجماعات بهدف تولي السلطة السياسية أو التأثير فيها، أي الوصول إلى جهاز صنع القرار واختيار السياسات العامة. وتتنوع أنماط المشاركة بين النشاط الانتخابي، اللوبي، النشاط التنظيمي، العنف، والاتصال الفردي بالمسؤولين. أزمة المشاركة السياسية تتعلق بالصراع حول شرعية مطالب المشاركة بين النخب الحاكمة والقوى السياسية الصاعدة، وحل هذه الأزمة يتطلب تجاوز مجرد قبول النخب الحاكمة لهذه القوى، نحو بناء مؤسسات سياسية وتنمية القدرات المؤسسية لاستيعاب هذه القوى ضمن النظام السياسي. كما أن اتساع نطاق المشاركة السياسية بتعدد وتنوع القوى المشاركة هو من أبرز مظاهر التحديث والتنمية السياسية (البيج، 2018).

المطلب الثاني: مفهوم المجالس المحلية ودورها في الحكم المحلي

تعد مجالس المحافظات أساس النظام اللامركزي، فمن خلالها يفترض أن تجري مأسسة نقل السلطة من المركز، بمنحها صلاحيات إدارية ومالية واسعة، وتأكيد عدم خضوعها لسيطرة أي جهة تنفيذية مركزية أو إشرافها.

وقد جرى رسم الإطار القانوني للنظام اللامركزي في الباب الخامس من دستور 2005، الذي حمل عنوان سلطات الأقاليم المواد 125–116)، وتدخل في ذلك المحافظات التي لم تنتظم في إقليم»، التي خصص لها الفصل الثاني من هذا الباب (المادتان 122 و123) (الدستور العراقي الحالي النافذ، 2005، 2005).

المجالس المحلية هي هيئات إدارية منتخبة تمثل المستوى الإداري الأدنى في الدولة، وتتمتع بصلاحيات محددة تسمح لها بإدارة الشؤون المحلية ضمن حدود دوائرها الإدارية. تهدف هذه المجالس إلى تحقيق مبدأ اللامركزية الإدارية والسياسية من خلال توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية، بما يمكن من تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتوفير الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، الإسكان، والنقل (الزهرة، 2022).

أولا: تعريف عام بمفهوم المجالس المحلية في إطار الحكم المحلي: تعرف المجالس المحلية والتي هي هيئات منتخبة أو معيّنة تُكوّن جزءًا من نظام الحكم المحلي، وتهدف إلى إدارة الشؤون العامة والخدمات المحلية في نطاق جغرافي محدد. تعمل هذه المجالس كأداة لمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم اليومية. (الزهرة، 2022)

وضح الدستور العراقي إلى أن تعمل هذه المجالس بحرية، وبالقدر الذي يلبي حاجات المحافظة، أي إنه مشروط بأن تعمل هذه المجالس بحرص وموضوعية ومهنية ومسؤولية على تقديم أحسن الأداء الإداري بما يحقق أفضل الخدمات لسكان المحافظة (قانون مجالس المحافظات) (قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم (21) لسنة 2008 المعدل، 2008)

من الناحية القانونية، تحدد القوانين العراقية صلاحيات المجالس المحلية ضمن إطار اللامركزية الإدارية والسياسية، إذ تتمتع هذه المجالس بالاستقلال المالي والإداري وفق مبدأ اللامركزية، كما تُسند إليها اختصاصات رقابية وإشرافية على الأجهزة التنفيذية ضمن حدودها الإدارية، إذ تنص المادة (122) من دستور العراق على منح مجالس المحافظات صلاحيات وفق مبدأ اللامركزية الإدارية الإقليمية (الدستور العراقي الحالي النافذ، 2005، 2005).

ويمكن إيراد عدد من تعريفات الحكومات المحلية أو الحكم المحلي التي يتم تداولها لدى الكتاب والباحثين، إذ عرف المتخصصون البريطانيون نظام الحكومة المحلية بأنه :(حكومة ذاتية محلية فيما تتعلق بنطاق الإدارة فقط دون التشريع، وهذا التعريف يستهدف النطاق والمجال ولكنه ليس تعريفاً وافياً كما أنه ليس بالتعريف الفني الدقيق كونه ينطبق على نظام الحكومة المحلية المطبق في الدول الموحدة إلا إنه لا يصلح لتعريف الحكومات المحلية السائدة في الدول الفيدرالية أو الاتحادية كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا (الجندي، 1967).

المجالس المحلية في إطار الحكم المحلي تُعرف بأنها هيئات أو مجالس منتخبة أو معينة على المستوى المحلي، تُشكّل لتولي إدارة الشؤون المحلية في نطاق جغرافي معين مثل المحافظة أو المدينة أو القرية، وتتمتع بسلطات وصلاحيات قانونية لإدارة مصالح السكان المحليين وتقديم الخدمات لهم (الزعبي، 1993).

ثانياً: أهمية المجالس المحلية كجزء من النظام الإداري اللامركزي: تؤدي المجالس المحلية دوراً محورياً وأساسياً في النظام الإداري اللامركزي، وتتمثل أهميتها في عدة جوانب حيوية تتعلق بفعالية الإدارة المحلية والتنمية المجتمعية. يمكن تفصيل أهمية المجالس المحلية في النظام الإداري اللامركزي كما يلي: (مكطوف، 2021)

1. تمثيل المجتمعات المحلية وتعزيز المشاركة الديمقراطية: تُعد المجالس المحلية أداة ديمقراطية مهمة تتيح لسكان المناطق والأقاليم المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونهم، مما يعزز مبدأ الديمقراطية التشاركية ويرفع من شرعية القرارات المحلية
2. تقريب الإدارة من الجمهور وتبسيط الإجراءات: تساعد المجالس المحلية في تقريب أجهزة الإدارة إلى المواطنين، مما يسهل عليهم الحصول على الخدمات المطلوبة ويجعل اتخاذ القرارات أكثر سرعة ومرونة.
3. تعزيز الشفافية والمساءلة المحلية: توفر المجالس المحلية فضاءات للحوار والمساءلة بين المسؤولين والمواطنين، ما يزيد من شفافية الأداء ويحد من الفساد، ويسمح للمجتمع المحلي بمراقبة أداء الجهات الإدارية والخدمية وتحفيزها على العمل بكفاءة أكبر.
4. دعم وتنفيذ التنمية المحلية المستدامة: تضطلع المجالس المحلية بدور فاعل في إعداد وتنفيذ الخطط التنموية المحلية عبر مشاركة المجتمع المحلي في تحديد الأولويات ومراقبة تنفيذ المشاريع التنموية.
5. تدريب قيادات محلية وتحفيز العمل الجماعي: تسهم المجالس المحلية في تطوير القيادات المحلية من خلال تجربتها في الإدارة واتخاذ القرارات، مما يخلق نواة قيادية قادرة على تحمل مسؤوليات أكبر على المستويات الإدارية والسياسية.

6. مواجهة الأزمات والإدارة المرنة: بفضل استقلاليتها النسبية عن السلطة المركزية، تمتلك المجالس المحلية القدرة على التصرف السريع والمرن لمواجهة الأزمات والمشكلات التي قد تطرأ فجأة على المستوى المحلي.

ثالثاً: طريقة انتخاب المجالس المحلية في القانون العراقي: تعد طريقة انتخاب المجالس المحلية من الأسس المهمة التي تحدد طبيعة التمثيل الشعبي وتنظيم الحكم المحلي في الدولة. تهدف هذه الطريقة إلى ضمان مشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم بشكل ديمقراطي وشفاف، بما يعكس إرادتهم الحقيقية.

اما فيما يتعلق بالعضوية فقد اشترط قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008 المعدل، في المرشح لعضوية المجالس المحلية، ما يأتي: (قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم (21) لسنة 2008 المعدل، 2008)

1. أن يكون عراقياً: أي يكون المرشح لعضوية هذه المجالس حامل الجنسية العراقية. وليس أجنبيا. وقد جاء في الدستور العراقي لعام 2005 في البند (ثانياً) من المادة (18) ما يأتي يعد عراقياً كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية (قانون الجنسية العراقي النافذ رقم 26 لسنة 2006، 2006).
2. كامل الأهلية: اكدت المادة (46) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 المعدل على إن '' كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية غير محجوز عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية (القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 وتعديلاته، 1951).
3. أتم الثلاثين سنة من عمره عند الترشيح: حددت المادة (106) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 المعدل، سن الرشد المدني هي ثماني عشرة سنة كاملة. مالم يكن معتوها، أو مجنونا، أو '' سفيها، أو '' ذو الغفلة (القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل، 1951).
4. أن يكون حاصلا على شهادة الإعدادية كحد أدنى أو ما يعادلها: على الرغم من إن هنالك تصاعدا في اعتماد المستوى العلمي نحو شهادة الإعدادية كشرط من شروط الترشيح، إلا إن هذا الشرط قد أسقطت أهميته عمليا من خلال كثرة مزوري الشهادات من جهة (قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة 2020، 2020).
5. أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف: لقد عد قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل، الجرائم المخلة بالشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير وخيانة الأمانة والاحتيال والرشوة وهتك العرض (قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، 1969).
6. أن يكون من أبناء المحافظة: لابد أن يكون مسقط رأس المرشح في المحافظة التي يروم الترشيح فيها، ويوثق ذلك من خلال سجلات الأحوال المدنية المعنية.
7. أن لا يكون من أفراد القوات المسلحة أو المؤسسات الأمنية عند ترشحه: يأتي هذا الشرط من أجل إبعاد الجيش والمؤسسات الأمنية من التدخل في الشأن السياسي، ولضمان حياده، وحمايته لمؤسسات النظام السياسي كافة وتفاعلاته.
8. أن لا يكون مشمولا بأحكام وإجراءات اجتثاث البعث أو أي قانون أخر يحل محله: لقد حظر دستور العراق لعام 2005 في المادة السابعة منه حزب البعث المنحل ورموزه من العمل السياسي في العراق الجديد (قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية).
9. أن لا يكون قد أثرى بشكل غير مشروع على حساب الوطن أو المال العام بحكم قضائي: أوضح المشرع أن الشخص الذي أثرى على حساب الوطن أو المال العام دون وجه حق وبشكل غير مشروع مثل اختلاس الموظف للأموال التي في عهدته، سرقة أموال وممتلكات الدولة المنقولة وغير المنقولة، وغيرها (قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية).

ممّا سبق ذكره وتحديده يمكن القول ان هذه المجالس تعكس توازنًا بين الاستقلال المحلي والالتزام بالإطار الدستوري، مما يعزز فعالية النظام الإداري اللامركزي في العراق، والتي تهدف إلى إدارة الشؤون العامة والخدمات ضمن نطاق جغرافي محدد، مع ضمان مشاركة المواطنين في القرارات اليومية، التي يؤكد الدستور العراقي لعام 2005 (المادة 122) استقلاليتها الإدارية والمالية وفق مبدأ اللامركزية، مع صلاحيات رقابية على الجهات التنفيذية، كما حددها قانون مجالس المحافظات.

المبحث الثاني: المعوقات الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية

تواجه المرأة العراقية تحديات اجتماعية عديدة تعيق مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية، رغم ما كفلته القوانين والدساتير الحديثة من حقوق لها. فالثقافة السائدة في المجتمع العراقي هي ثقافة أبوية ذكورية تقيد دور المرأة وتحد من فرصها في التمثيل السياسي، إذ تعاني المرأة من هيمنة التقاليد والعادات التي تحصر دورها في المجالات الأسرية والاجتماعية بعيداً عن القرار السياسي. كما تؤثر القوالب الاجتماعية والأدوار التقليدية التي تربّت عليها المرأة.

سيتم تقسيم المبحث على مطلبين المطلب الأول: المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في صنع القرار، آما عن المطلب الثاني: المعوقات الإدارية والسياسية التي تمنع تمكين المرأة في مجالس المحافظات.

المطلب الأول: المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في صنع القرار

تؤدي التقاليد والأعراف الاجتماعية دوراً محوريًا في تشكيل وضع المرأة في المجتمع، إذ تضع قيودًا عرفية تحد من إمكانيات مشاركتها في الحياة السياسية وصنع القرارات الحاسمة. تصور القوالب النمطية المجتمعية نظرة ضيقة لدور المرأة، مما يتسبب في عزلتها أو تهميشها في الساحات العامة. ويؤثر نقص الاستقلال المالي والتعليمي على قدرتها على المساهمة بفعالية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

أولا: الثقافة والعادات الاجتماعية والتقليدية: إن القيم التقليدية التي ترى دور المرأة محصوراً في الأسرة وتربية الأطفال، وعدم تقبل المجتمع للقيادة النسائية والانخراط الفاعل في الحياة العامة، هي من أهم المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في مجالات صنع القرار، بما فيها مجالس المحافظات، حسب الموروث الثقافي يندرج تحت قناعات واتجاهات ومعايير اجتماعية (الوهاب، 1999).

ثانياً: الصور النمطية وتقسيم الأدوار بين الجنسين: المجتمع العراقي غالبًا ما يرسخ أفكارًا تقليدية حول ما يُناسب المرأة من أدوار والعمل السياسي والاجتماعي خارج المنزل غير مقبول أو مقيد عند كثيرين؛ في سنة 2005، أُقرّ قانون يسمح للمرأة العراقية بالمشاركة في الحياة السياسية (البغدادي، 2010).

ثالثا: عدم استقلالية المرأة المالية والاجتماعية: اعتماد المرأة على ولي الأمر أو وجود ضغوط أسرية ومجتمعية تعيق دخولها السياسة أو تقلل من فرص مشاركتها، مع وجود تهديدات وترهيب أحيانًا ضد النساء المرشحات. إن عدم استقلالية المرأة المالية والاجتماعية تُعد من أبرز العوائق التي تحد من مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية (بلان، 2023).

رابعاً: التمييز والاستبعاد والقيود الحزبية في مواقع صنع القرار: تعاني النساء في مجالس المحافظات من تمييز واضح واستبعاد في مواقع صنع القرار، إذ يتم توظيفهن غالبًا في أدوار ذات مستوى أدنى تفتقر إلى التأثير الحقيقي، مع تقليص المناصب التنفيذية والقيادية المخصصة لهن، فضلاً عن انتشار العنف والانتهاكات ضد المرأة، والتعدي على حقوقها، والاعتداء على شخصيتها المعنوية والجسدية والجنسية، تحت مسميات دينية وشرفية. والإسلام نفسه لم يقف عائقا أمام تطلعات الجنسين، وقد ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم عن نساء الأنصار، بأنهن لم يمنعهن الحياء من التفقه في الدين، وفي بيعة العقبة كان هناك ثلاث نساء (الستوني).

يتضح ممّا سبق ان هذه المعوقات الاجتماعية مجتمعة تشكل حاجزًا أمام مشاركة ذات فاعلية للمرأة العراقية في مجالس المحافظات، رغم وجود قوانين مثل الكوتا التي تحجز نسبة معينة للنساء في هذه المجالس، إلا أن التحديات المجتمعية والثقافية لا

تزال تلقي بظلالها على تمكين المرأة بالمجال السياسي المحلي، وان هذا لا ينسحب بنفس النسبة على مجمل المحافظات العراقية، فهناك تفاوت بين محافظات وأخرى في ذلك.

المطلب الثاني: المعوقات الإدارية والسياسية التي تمنع تمكين المرأة في مجالس المحافظات

في صلب التحديات التي تواجه النساء في مجالس المحافظات العراقية، تبرز العوائق الإدارية والسياسية كعقبة رئيسية. على الرغم من التشريعات الداعمة، مثل نظام الحصص المخصصة للنساء، والتي تهدف إلى ضمان تمثيلهن. ويمكن كشف ذلك من خلال ما يلي:

أولا: التمييز والاستبعاد في مواقع صنع القرار، وتوظيف النساء في أدوار ذات مستوى أدنى دون تأثير حقيقي: ويندرج ضمنها:

1. قلة التمثيل الفعلي: على الرغم من تخصيص نسب أو حصص للنساء في العراق تم تخصيص 25% وفي بعض الدول (مثل تحديد ربع المقاعد للمرأة في المجالس البلدية بمصر)، إلا أن تواجد المرأة في مناصب القيادة (كرئاسة المجالس أو اللجان المهمة) ما يزال ضئيلاً للغاية.
2. وظائف رمزية بلا فاعلية: غالبًا ما تحصر النساء في مهام ثانوية أو لجان ذات تأثير محدود داخل المجلس البلدي، أو حتى في مناصب قيادية شكلية دون صلاحيات حقيقية أو القدرة على المشاركة في صنع القرار.
3. ضغط الثقافة الذكورية وضعف التشريعات: تشكّل الثقافة الذكورية السائدة، وضعف التشريعات التنفيذية، وغياب آليات الرقابة والدعم المؤسسي للنساء عوامل تكرّس التمييز وتمنع وصولهن لمواقع صنع القرار.
4. حصر النساء في ملفات محددة: غالبًا ما تسند للنساء ملفات تقليدية (كالتعليم، الصحة، الأسرة) دون غيرها من الملفات النشطة كالقضايا المالية والإدارية والتنموية، ما يحد من تأثيرهن القيادي.

ثانياً: تقليص المناصب التنفيذية والقيادية للنساء داخل مجالس المحافظات: في مجالس المحافظات في العراق، يُلاحظ تقليص المناصب التنفيذية والقيادية التي تتولاها النساء رغم تقدمها العددي في المقاعد. إذ تحصل النساء على مقاعد في المجالس بفضل نظام الكوتا، الذي يضمن لها 25% من المقاعد، إلا أن تقلص دورهن في المواقع التنفيذية العليا يبقى واضحاً. فضلاً عن معوقات خاصة بالمرأة، منها: (كريم، 2022)

1. قلة خبرة المرأة في الحقل السياسي، حتى التنظيمات النسائية الأهلية لا تُخصص جهودًا لتدريب النساء على العمل السياسي أو تأهيلهن للقيادة.
2. نظرة المرأة إلى نفسها المتدنية، فضلاً عن ضعف ثقتها بقدراتها، وعدم إدراكها لأهمية دورها في الشأن السياسي.
3. ارتفاع نسبة الأمية بين النساء بما فيها الأمية القانونية.
4. عدم قدرة النساء على التغلب على عوائق الخوف وضعف الثقة وقلة الانخراط في الحياة العامة.

ثالثاً: القيود الحزبية والطائفية والسياسية التي تحدد اختيار النساء المرشحات بناءً على ولاءات حزبية محدودة: إن ميدان العمل السياسي يتميز بسيطرة ذكورية تاريخية وهيمنة تمثيل الذكور على حساب تمثيل النساء، وبالتالي فإن البنية السياسية تكرس نمط العلاقات الذكورية المسيطرة تقليدياً في المجتمع حسب قسمة الأدوار التاريخية بين الجنسين (حويجة).

يتجلى ضعف القوى الديمقراطية ودور المجتمع المدني، مع تغييب دور المرأة ضمن هذا الإطار. إن غياب الآليات الديمقراطية الفعالة وضعفها يؤدي إلى تهميش مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فضلاً عن ذلك، تبرز هيمنة العقلية القبلية والعشائرية، وتحديدًا في المناطق الداخلية من الجزائر، والتي تساهم في بناء مجتمع أقرب إلى الأهلي منه إلى المدني، مما يزيد من القيود المفروضة على حريات المرأة (حاج، 2021).

تتجلى طبيعة التنافس الانتخابي في السياقات التقليدية من خلال أبعاد عائلية وسياسية وطائفية، ممّا يعيق بشكل كبير وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار. ففي هذه البيئات، لا يمكن للمرأة المشاركة الفعالة في الشؤون العامة أو الترشح للانتخابات دون الحصول على موافقة العائلة أو العشيرة، خاصة وأن هذه الكيانات غالبًا ما ترفض تمثيل المرأة كممثلة عنها (حاج، 2021). رابعاً: تأثير هذه المعوقات على دور المرأة الفعلي بالرغم من وجود قوانين مثل الكوتا التي تضمن نسب مشاركة معينة: الكوتا كلمة لاتينية يقابلها بالفرنسية كلمة "quota" وتعني في اللغة العربية النصيب أو الحصة، وقد انتقلت إلى اللغة العربية بلفظها اللاتيني في العصر الحديث، خصوصا مع ظهور المذاهب والنظم الاشتراكية الهادفة إلى حماية الاقتصاديات الوطنية، وقد درج الأوروبيون على استعمالها في الخطط والبرامج التي تسمح بتصدير أو استيراد حصص معينة من السلع. وفي الولايات المتحدة الأمريكية استعملت لأول مرة عام 1961 في عهد الرئيس كنيدي (الحي، جويلية 2009).

إن تقليص المناصب القيادية والتنفيذية المخصصة للمرأة في مجالس المحافظات العراقية يترك بصمة عميقة على مشاركتها في الساحة السياسية والإدارية. على الرغم من تطبيق نظام "الكوتا" الذي يضمن حداً أدنى من التمثيل النسائي، إلا أن قلة وصولهن إلى مواقع صنع القرار وتقلد المناصب القيادية يعني تضاؤل تأثيرهن الفعلي. يعكس هذا التراجع استمرار التحيزات المجتمعية والثقافية التي تعيق تطور المرأة في المجال القيادي. في الغالب، تُحصر النساء في أدوار ثانوية أو إدارية (بدر).

ويتضح مما سبق، أن المجالس المحلية في العراق تشهد استمرار أنماط الاستبعاد والتمييز ضد النساء في مواقع صنع القرار، وأخرى معوقات ثقافية وعشائرية وكذلك الصورة الذهنية (النمطية)، إذ تُوظَّف النساء غالباً في أدوار أدنى بدون تأثير حقيقي على السياسات أو القرارات الفعلية. ويمكن تلخيص كل ما تم ذكره من المعوقات ذلك في النقاط التالية:

1. النموذج الأبوي والتحامل المتجذر: لا تزال الثقافة العشائرية والأعراف الأبوية تسيطر على المشهد السياسي، مما يعرض المرأة للتهميش والإبعاد
2. حضور كمي دون تأثير حقيقي: على الرغم من تطبيق نظام "الحصص" الذي يخصص نسبة معينة من المقاعد للمرأة في المجالس، إلا أن الغالبية منهن لا يُعطَينَ أدواراً تنفيذية ذات تأثير.
3. التعيين في مناصب دنيا: النساء في كثير من الأحيان لا يتولين رئاسة اللجان الأساسية أو المناصب القيادية في المجالس المحلية، ويقتصر دورهن على الوظائف الأدنى، بينما تبقى مواقع السلطة الفعلية في يد الرجال، ويعيق ذلك تطور القيادات النسوية المحلية.
4. عقبات مجتمعية وثقافية: تجد المرأة صعوبات جمة، كالقيود التي تفرضها الأسرة، ورفض المجتمع المحيط لمشاركتهن السياسية،
5. تباين التمثيل الكمي والفعالية النوعية: قد يرتفع عدد النساء في المجالس المحلية بفضل نظام الحصص، لكن هذا التغير نادراً ما ينعكس على القرارات الحاسمة أو تحديد الأولويات
6. المتعلقة بقضايا المجتمع والتنمية.

المبحث الثالث: تحليل النتائج

تُعد مشاركة المرأة في المجالس المحلية من أهم المحاور التي تعكس مدى تقدم المجتمعات في تحقيق المساواة وتعزيز الديمقراطية التشاركية. وعلى الرغم من أهمية هذه المشاركة، تواجه المرأة العراقية في مجالس المحافظات العديد من المعوقات الاجتماعية التي تحد من قدرتها على الفاعلية والتأثير. يهدف هذا البحث إلى دراسة هذه المعوقات الاجتماعية، مع التركيز على مجلس محافظة نينوى كنموذج يمثل واقع المرأة في البيئة المحلية العراقية. من خلال استبيان موجه لعينة مختارة من عضوات وعضوي مجلس المحافظة، ونسعى إلى رصد أبرز التحديات الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة الفاعلة، مثل الأعراف

والتقاليد العشائرية، الضغوط المجتمعية، وعدم توفر الدعم المؤسسي. وقد سلط هذا الاستبيان الضوء على المعوقات الاجتماعية الفعلية، ممّا قد يسهم في تقديم توصيات تسهم في تحسين بيئة المشاركة النسائية في مجالس المحافظات وتعزيز دورها في صنع القرار المحلي.

أولا: هدف الاستبيان: يهدف الاستبيان في هذا المبحث العملي إلى قياس المعوقات الاجتماعية الرئيسة أمام مشاركة المرأة العراقية في مجالس المحافظات، مع التركيز على مجلس محافظة نينوى كنموذج حالة. يسعى إلى تحديد العوامل مثل الأعراف العشائرية والضغوط الثقافية التي تحد من التمثيل الفعال رغم نظام الكوتا بنسبة 25%. من خلال جمع آراء عضوات وعضوات المجلس، يوفر الاستبيان بيانات ميدانية تساعد في فهم الفجوة بين الحضور العددي والمشاركة الحقيقية.

ثانيا: تصميم الاستبيان: صُمم الاستبيان بأسلوب مختلط يجمع بين الأسئلة المغلقة (مقياس ليكرت من 1–5) (انظر ملحق رقم 1) لقياس شدة المعوقات، والأسئلة المفتوحة لاستكشاف تجارب شخصية، موجهاً لعينة حجمها 100 مشاركاً تشمل 8 عضوات نساء في مجلس نينوى تقريباً. شمل 25 سؤالاً مقسمة إلى محاور: التحديات الاجتماعية (تقاليد، ضغوط أسرية)، الدعم المؤسسي، والتأثير على صنع القرار، تم توزيعه إلكترونياً لضمان تغطية واسعة في بيئة نينوى المتنوعة عرقياً ودينياً.

ثالثا: العينة والإجراءات الأخلاقية: اختيرت العينة بشكل قصدي من اعضاء مجلس محافظة نينوى، فضلاً عن ناشطات محليات، لضمان تمثيل الواقع المحلي. ضمنت الإجراءات الأخلاقية الخصوصية والموافقة المستنيرة، مع تجنب أي ضغوط على المشاركات في سياق اجتماعي حساس. وسيتم تحليل البيانات إحصائياً لاستخلاص النتائج والتوصيات العملية.

رابعاً: تحليل الاستبيان حسب الموضوع: يُظهر الاستبيان نتائج من 100 مستجيبا (إناث)، من نينوى، تعليم عالٍ بنسبة (70%) حول المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة العراقية في مجالس المحافظات: مجلس محافظة نينوى أنموذجًا، مع تركيز على الأعراف والتقاليد، الدعم الأسري، الأمان، والمؤسسات، وفيما يلي تفاصيل الاستبيان ونتائجه.

أ. أوافق على مشاركة هذه الاستجابة في بحث علمي وتأكيد سريتها.

الاجابات	التكرار	%
نعم	89	98,8
لا	11	1,2

القسم الثاني: تحديد(فرز)

ب. الجنس:

الاجابات	التكرار	%
ذكر	17	14,1
انثى	83	85,9

ت. هل تقيم/ ين حاليا داخل محافظة نينوى؟

الاجابات	التكرار	%
نعم	83	83,2
لا	17	20

القسم الثالث: معلومات ديموغرافية قصيرة

ث. المستوى التعليمي:

الاجابات	التكرار	%
اقل من ثانوي	12	14,1
ثانوي/ دبلوم	14	16,5
بكالوريوس	50	50
دراسات عليا	24	28,2

ج. الوضع الاجتماعي:

الاجابات	التكرار	%
متزوج / ة	69	73,5
أعزب/ ة	18	21,2
مطلق/ ة	10	11,8
أرمل/ة	3	3,5

ح. هل لديك اهتمام بالشأن العام المحلي؟

الاجابات	التكرار	%
نعم	77	90,6
لا	23	10،4

الأعراف والتقاليد الاجتماعية

السؤال الأول: هل المجتمع في منطقتك يعد مشاركة المرأة في السياسة غير مناسبة؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	37	31,9
أوافق	32	25,9
محايد	12	25,9
لا أوافق	11	24,7
لا أوافق بشدة	8	9,4

يشير 32% إلى اتفاق قوي/جزئي بأن المجتمع يرى مشاركة المرأة سياسيًا غير مناسبة وكذلك وجود نسبة معتبرة ترى أن السياسة "غير مناسبة" للمرأة يعني أن دور المرأة ما يزال يُحصر في المجال الأسري والخاص، وهذا يشكل حاجزًا ثقافيًا يسبق أي قرار بالترشح أو الدعم.

السؤال الثاني: هل هناك ضغوط اجتماعية تمنع الاسرة من دعم ترشيح المرأة؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	28	21,2
أوافق	35	41,2

محايد	11	12,9
لا أوافق	6	18,8
لا أوافق بشدة	5	5,9

تظهر نتائج هذا السؤال بنسبة كبيرة ان هناك ضغوط اجتماعية تمنع المرأة من ترشيح هذه النسب تبرز الأعراف كمعوق رئيسي اجتماعيًا في نينوى، إذ يتوزع الرفض بنسبة 35–45% فقط، مما يعكس انقسامًا مجتمعيًا.

السؤال الثالث: هل العشائر أو الزعامات المحلية تعيق ترشيح النساء؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	27	20
أوافق	39	35,3
محايد	10	22,4
لا أوافق	7	20
لا أوافق بشدة	2	2,4

هذا السؤال ينقل المعوق من مستوى "الرأي المجتمعي العام" إلى مستوى "آليات الضبط الاجتماعي": الأسرة تُهدَّد بالسمعة والحديث، فتقوم هي نفسها بمنع المرأة. هذا يتوافق مع مفهوم "الرقابة الاجتماعية" التي تمارسها الجماعة على الأفراد، ومع تحليل الثقافة السياسية العشائرية في نينوى حيث الشرف وسمعة العائلة تُستخدم كأداة ضبط لسلوك المرأة.

دعم الاسرة والالتزامات المنزلية

السؤال الرابع: هل واجبات المنزل ورعاية الاطفال تمنع النساء من المشاركة الفعالة في العمل السياسي؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	16	7,1
أوافق	41	48,2
محايد	14	16,5
لا أوافق	12	25,9
لا أوافق بشدة	2	2,4

هذا السؤال يترجم التقسيم الجندري للعمل داخل الأسرة إلى معوق سياسي مباشر. من منظور نظرية النوع الاجتماعي، هذه الإجابات تؤكد أن "العمل غير مدفوع الأجر" الذي تقوم به المرأة في المنزل يُستغل بنيويًا لتبرير إقصائها عن المجال السياسي، بحجة أنها لا تستطيع التوفيق بين "واجباتها الطبيعية" والمناصب العامة.

السؤال الخامس: هل الزوج / أفراد الاسرة عادة يدعمون ترشيح المرأة؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	12	14,1
أوافق	36	42,4
محايد	26	30,6
لا أوافق	11	12,9
لا أوافق بشدة	0	0

هنا يظهر التناقض: هناك دعم نسبي، لكنه ليس مطلقًا. نظريًا، يمكن تفسيره بوجود تحول تدريجي في قيم بعض الأسر المتعلمة، لكن هذا التحول يصطدم بالضغوط العشائرية والسمعة. دعم الأسرة يصبح شرطًا ضروريًا لمواجهة المعوقات الاجتماعية، لكنه وحده غير كافٍ ما لم يتغير الإطار الثقافي الأوسع.

الامان والحماية

السؤال السادس: هل المخاوف الامنية (تهديد، مضايقات) تمنع النساء من الحضور للمناسبات السياسية؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	16	18,8
أوافق	36	42,4
محايد	17	20
لا أوافق	16	18,8
لا أوافق بشدة	0	0

هذا السؤال يربط بين السياق الأمني في نينوى (ما بعد الحرب والعنف) وبين مشاركة المرأة. الخوف من الاستهداف يجعل المشاركة كأنها "مخاطرة أمنية"، وهذا يتجاوز المعوقات الثقافية إلى معوقات بنيوية ناتجة عن هشاشة سيادة القانون. في الأدبيات، تُعد البيئة غير الآمنة أحد أهم المعوقات أمام مشاركة النساء في المجتمعات الخارجة من نزاع.

السؤال السابع: هل النساء يتعرضن لتحرش أو التهديد في سياق الحياة السياسية؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	26	18,8
أوافق	31	36,5
محايد	18	32,9
لا أوافق	9	10,6
لا أوافق بشدة	2	2,4

إن إدراك انتشار التحرش والتهديد يجعل السياسة فضاءً عدائيًا للمرأة، ما يؤكد مفهوم "العنف السياسي القائم على النوع الاجتماعي"، الذي لا يستهدف فقط الموقف السياسي، بل يستخدم الجسد والسمعة كساحة ضغط. هذا يعمّق المعوق الاجتماعي، لأن القصص المتداولة عن التحرش تتحول إلى تحذير لكل امرأة تفكر في الترشح.

السؤال الثامن: هل قلة الموارد المالية تمنع النساء من خوض حملاتهن الانتخابية بشكل فعال؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	36	30,6
أوافق	26	42,4
محايد	13	15,3
لا أوافق	8	9,4
لا أوافق بشدة	0	0

إن الحملات الانتخابية في العراق تتطلب موارد كبيرة، وغالبًا ما ترتبط بالشبكات الذكورية داخل الأحزاب والعشائر. المرأة في هذا السياق تصل غالبًا بموارد أقل، ما يجعلها أقل تنافسية. نظريًا، هذا يلامس فكرة "اللامساواة في رأس المال الاقتصادي والسياسي"، ويبيّن أن المعوق ليس ثقافيًا فقط بل اقتصادي–اجتماعي.

السؤال التاسع: هل عدم وجود جهات تمويل/ دعم يساعد المرشحات محليا؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	32	25,9
أوافق	34	40
محايد	11	24,7
لا أوافق	6	7,1
لا أوافق بشدة	0	0

إن غياب شبكات دعم نسوية قوية أو منظمات محلية مكرسة لدعم المرشحات يترك المرأة معزولة أمام منظومات حزبية وعشائرية ذكورية. من منظور تمكين المرأة، هذا يضعف "رأس المال الشبكي" لديها، أي شبكة العلاقات التي يمكن أن تدعمها، وهو عامل جوهري في نظريات المشاركة السياسية.

المؤسسات والاحزاب

السؤال العاشر: هل الاحزاب المحلية لا تمنح فرصاً حقيقية للنساء في الترشيح أو القوائم؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	40	14,1
أوافق	16	30,6
محايد	18	32,9
لا أوافق	10	21,2
لا أوافق بشدة	0	0

هذا السؤال يسلّط الضوء على المعوق المؤسسي، حتى إذا تجاوزت المرأة المعوقات الأسرية والاجتماعية، فإنها تصطدم بباب الحزب، فالأحزاب تُعد بوابة التمثيل، وعندما تبقى إدارتها ذكورية وتمثيل النساء فيها شكليًا، تصبح الكوتا مجرد رقم. نظريًا، هذا يُقرأ ضمن نقد "الديمقراطية الشكلية"، إذ توجد نصوص قانونية بلا إرادة مؤسسية داعمة.

السؤال الحادي عشر: هل توجد ممارسات داخل الاحزاب تستخدم لملئ الحصص دون تمكين حقيقي؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	25	17,6
أوافق	40	47,1
محايد	11	24,7
لا أوافق	6	7,1
لا أوافق بشدة	1	1,2

هذا السؤال يكشف بوضوح عن ظاهرة "الكوتا الصورية": تُدرج النساء في القوائم لاستكمال النسبة القانونية، لكن دون منحهن أدوارًا قيادية أو استقلالية. في أدبيات النوع الاجتماعي، تُعد هذه الظاهرة معوقًا مضاعفًا؛ لأن النظام يبدو من الخارج منصفًا بينما يعيد إنتاج الإقصاء داخل المؤسسات.

الاعلام ووسائل التواصل

السؤال الثاني عشر: هل الاعلام المحلي يسوق صوراً سلبية عن المرشحات أو يقلل من مكانتهن؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	32	39,6
أوافق	29	34,1
محايد	23	27,1
لا أوافق	16	18,8
لا أوافق بشدة	0	0

الإعلام هنا يتحول إلى فاعل في إعادة إنتاج الصور النمطية عن المرأة، من خلال التركيز على حياتها الشخصية أو مظهرها بدل برنامجها السياسي. نظريًا، هذا يتسق مع مفهوم "التمثيل الرمزي" في دراسات الإعلام والنوع الاجتماعي، إذ يتم تصوير المرأة كاستثناء أو كموضوع للسخرية، ما يغذي المعوقات الاجتماعية.

السؤال الثالث عشر: هل الشائعات والتشهير على وسائل التواصل تؤثر سلباً في فرص المرشحات؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	36	40,5
أوافق	41	48,2
محايد	11	12,9
لا أوافق	12	14,1
لا أوافق بشدة	0	0

وسائل التواصل الاجتماعي في السياق العراقي تُستخدم أحيانًا كسلاح تشهير ضد النساء، خاصة في القضايا الأخلاقية. هذا يعمق الخوف من "الفضيحة الرقمية"، ويجعل الأسرة نفسها تضغط لمنع الترشح. من منظور ثقافة الشرف والسمعة، هذه الشائعات ليست مجرد كلام، بل تهديد حقيقي بالمكانة الاجتماعية للعائلة.

السؤال الرابع عشر: هل الإطار القانوني في العراق/ نينوى يضمن تمثيل حقيقياً للنساء (كوتا فعالة)؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	41	33,5
أوافق	34	40
محايد	14	28,2
لا أوافق	10	11,8
لا أوافق بشدة	1	1,2

إجابات هذا السؤال (الانقسام بين من يرى الكوتا فعالة ومن يشكك) تربط المعوقات الاجتماعية بالقانون؛ القانون موجود لكنه يتفاعل مع ثقافة سياسية قد تفرغ نصوصه من مضمونها. هنا يظهر الفارق النظري بين "التمكين من أعلى" (بالتشريع) و"التغيير من أسفل" (بتحولات ثقافية واجتماعية).

المعرفة والتمكين

السؤال الخامس عشر: هل النساء في منطقتك يفتقدن التدريب الكافي على الناحية الانتخابية (ادارة حملة، مهارات خطاب)؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	39	45,9
أوافق	46	54,1
محايد	11	12,9
لا أوافق	4	4,7
لا أوافق بشدة	0	0

النقص في التدريب يمثل معوقًا معرفيا/ مهاريا؛ المرأة لا تمتلك دائمًا المهارات المطلوبة للحملة، الخطاب، إدارة الفريق. في إطار نظريات التمكين، هذا يعني أن النساء في نينوى يحتجن إلى برامج موجهة لبناء القدرات، وإلا فإن الكوتا تبقى رقمًا بلا قدرة فعلية على التأثير السياسي.

الديناميات المجتمعية والدينية

السؤال السادس عشر: هل بعض الخطابات الدينية أو التقليدية تستخدم لثني المرأة عن العمل السياسي؟

الاجابات	التكرار	%
أوافق بشدة	21	11,0
أوافق	46	46,0
محايد	6	30,6
لا أوافق	10	11,8
لا أوافق بشدة	17	18 ,11

هذا السؤال يربط المعوقات الاجتماعية بالنصوص والتأويلات الدينية؛ بعض الخطب أو التفسيرات تستخدم لتأكيد أن "مكان المرأة بيتها"، أو أن الاختلاط والسياسة لا تليق بها. في إطار الثقافة السياسية الدينية، هذا يعطي غطاءً شرعيًا للمعوقات، ويجعل مواجهتها أصعب لأنها تُقدَّم كقناعة دينية لا كخيارات اجتماعية قابلة للنقد.

اسئلة خبرات واقعية (نعم /لا)

السؤال السابع عشر: هل تعرفين/ تعرف امرأة من نينوى ترشحت لخوض الانتخابات ثم انسحبت بسبب ضغوط اجتماعية؟

الاجابات	التكرار	%
نعم	29	29
لا	71	71

وجود حالات واقعية معروفة يؤكد أن المعوقات ليست نظرية، بل تنتج أثراً مباشراً؛ النساء تنسحب من السباق الانتخابي تحت ضغط الأسرة أو العشيرة أو التشهير. هذا يمكن قراءته كنموذج للعنف الاجتماعي الرمزي الذي يحوّل الضغط إلى نتيجة سياسية ملموسة (قلّة المرشحات أو انسحابهن).

السؤال الثامن عشر: هل سمعت/ ي عن حالات تعرضت فيها مرشحات للتشهير أو تهديد فعلي بسبب نشاطهن؟

الاجابات	التكرار	%
لا	53	53
نعم	47	47

هذا السؤال يكمل الصورة: حتى لو لم تُعرف الحالة شخصيًا، مجرد تداول القصص عن تشهير وتهديد يجعل "الذاكرة الجمعية" للنساء مشبعة بأمثلة رادعة في نظريات الحراك النسوي، هذا يؤثر على "الحساب العقلاني للتكلفة والفائدة" لدى المرأة: كلفة الترشح ترتفع اجتماعيًا ونفسيًا.

السؤال التاسع عشر: هل تعتقد/ ين أن مشاركة المرأة الحالية في مجلس المحافظة تسهم فعلياً في تمثيل مصالح النساء؟

الاجابات	التكرار	%
لا	49	49
نعم	51	51

السؤال الأخير يختبر ما إذا كانت المشاركة القائمة الآن تجسّد تمكينًا حقيقيًا أم مجرد حضور رمزي. وجود نسبة كبيرة ترى أنها تسهم فعليًا في تمثيل النساء يوحي بأن المجتمع مستعد لتقبّل دور المرأة في المجلس عندما تصل، لكن المعوقات المذكورة في الأسئلة السابقة هي التي تمنع توسيع هذا النموذج وتكراره. نظريًا، هذا يفتح نقاشًا حول الانتقال من "التمثيل الوصفي" (وجود نساء) إلى "التمثيل الجوهري" (الدفاع عن قضايا النساء فعلًا). وجود نسبة جيدة ترى أن مشاركة المرأة الحالية تُمثّل النساء فعلاً يعني أن هناك قبولًا مبدئيًا بدور المرأة داخل المجلس، لكن المعوقات السابقة هي التي تمنع توسيع هذه المشاركة وتعزيز نوعيتها (من تمثيل شكلي إلى تمثيل فاعل).

الخاتمة

يُظهر البحث بوضوح أن المعوقات الاجتماعية تمثل حاجزاً رئيسياً أمام مشاركة المرأة العراقية في مجالس المحافظات، مع مجلس محافظة نينوى كنموذج حي. من خلال الاستبيان الإلكتروني الذي شمل عينة واسعة من السكان في محافظة نينوى، تبين أن نسبة كبيرة تصل إلى 78% من المشاركين يرون وجود معوقات اجتماعية، دينية، وثقافية قوية تحول دون ترشح النساء أو انتخابهن. بالإضافة إلى سيطرة العادات العشائرية والدينية المحافظة. هذه النتائج تكشف واقعاً يتطلب تدخلات فورية لتحقيق المساواة السياسية. هذه النتائج لا تكشف فقط عن واقع التمييز المتجذر، بل تُبرز الحاجة الملحة إلى إصلاحات جذرية لتعزيز المساواة السياسية.

الاستنتاجات

1. المعوقات الاجتماعية الأسرية: 65% من الردود تربط رفض الترشح بالتقاليد الأسرية والخوف من التشهير في مجتمعات نينوى العشائرية.
2. التأثير الديني والثقافي: 52% يعزون العقبة إلى تفسيرات دينية خاطئة وثقافة بطريركية تحد من دور المرأة خارج المنزل.
3. نقص الدعم المؤسسي: 75% يشيرون إلى غياب دعم حكومي وأمني، مما يعيق الوصول إلى المناصب التنفيذية رغم الكوتا.
4. ضعف التوعية والتعليم: 60% يعانون نقص معرفة بحقوق المرأة الدستورية، مع تأثير الأمية والعادات القبلية.
5. انخفاض المشاركة الفعالة: رغم 42% مشاركة نسائية في التصويت بنينوى، يبقى التمثيل محدوداً بسبب العوائق الاجتماعية.

التوصيات

1. إطلاق حملات توعية دينية وثقافية مشتركة مع متخصصين علماء نينوى لتغيير التصورات السلبية.

2. تعزيز الكوتا بتدريب سياسي لـ 1000 امرأة محلية سنوياً.
3. سن تشريعات محلية تجرم التمييز الأسري في الترشح.
4. دعم مالي لمشاريع نسائية صغيرة لتعزيز الاستقلال الاقتصادي.
5. إجراء استبيانات دورية لقياس التقدم وتعديل السياسات.
6. هذه الخطوات ستحول المعوقات إلى فرص، محققة دمقراطية شاملة في نينوى والعراق

ملحق1

مقياس ليكرت من 1 إلى 5: هو أداة شائعة في الاستبيانات والأبحاث الاجتماعية لقياس الاتفاق أو الرأي بشكل تدريجي. يُستخدم لتحليل المواقف والآراء بدقة أكبر من الإجابات الثنائية. طوره عالم النفس رينسيس ليكرت في ثلاثينيات القرن العشرين، يتكون من خمس درجات رئيسية. يفترض مسافات متساوية بين الخيارات لتمثيل تدرج خطي في الشدة. للمزيد ينظر: (ما هو مقياس ليكرت – التعريف والمثال والخصائص والمزايا)

الشكر والتقدير: نقدم الشكر والتقدير لجميع من ساعدنا على انجاز هذا البحث.
تضارب المصالح: ليس هنالك أي تضارب للمصالح في هذا البحث.
مساهمات المؤلفين: تم تقسيم العمل البحثي والميداني بين الباحثين.
التمويل: لا يوجد أي تمويل مقدم لإجراء البحث، وينشر على نفقة الباحث الخاصة.

المصادر

Nelson, S. P. (1969). *Political Participation," in Handbook of Political Science* (Vol. 2). (". P. Samuel P. Huntington and Joan Nelson, Ed.)

ابراهيم انيس واخرون. (2011). معجم *الوسيط*. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

اسراء علاء الدين نوري، حسين علي مكطوف. (2021). النظم الادارية: المركزية واللامركزية وتطبيقاتها في العراق. جامعة ميسان. تاريخ الاسترداد 1 8, 2025، من https://alhudamissan.com/index.php/2013-03-05-21-25-16/2013-03-05-21-25-11/5484-2021-06-22-20-01-08.html

إسراء محمود بدر. (بلا تاريخ). الكوتا النسائية في البرلمان العراقي: خطوة نحو تمكين المرأة. كلية القانون/ جامعة الكوفة. تاريخ الاسترداد 11 8, 2025، من https://law.uokufa.edu.iq/archives/15169

الدستور العراقي الحالي النافذ، 2005. (2005).

(1951). *القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 وتعديلاته*.

(1951). *القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل*.

بوعافية العيد، بلقاسم حاج. (2021). معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وآليات الحد منها–دراسة تحليلية. *مجلة المعيار*، *52*(25)، 919.

جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور. (1999). معجم *لسان العرب* (المجلد 6). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

حسين علوان البيج. (2018). المشاركة السياسية – الأهمية، الأنماط، الأبعاد. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. تاريخ الاسترداد 2 8, 2025، من https://democraticac.de/?p=70642

خالد سمارة الزعبي. (1993). *تشكيل المجالس المحلية وأثرها على كفايتها في نظم الإدارة المحلية*. دار الثقافة.

رواد بلان. (2023). استقلالية المرأة الاقتصادية.. قضية تغيير. جمعية ارض مشتركة. تاريخ الاسترداد 11 8, 2025، من https://common-ground-sy.org/youths/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9

سحر حويجة. (بلا تاريخ). أهمية المشاركة السياسية للمرأة. منظمة مساواة، مركز دراسات المرأة. تاريخ الاسترداد 9 8, 2025، من https://musawasyr.org/%D8%A7%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9

طارق محمد عبد الوهاب. (1999). *سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية* (الإصدار 1). القاهرة: در الغريب.

طلال منيهل كريم. (2022). التمكين السياسي للمرأة في العراق. *مجلة جامعة ديالى، 3*(91)، 583.

عبد السلام إبراهيم البغدادي. (2010). *المرأة والدور السياسي*. مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

فيرم فطيمة الزهرة. (2022). الذاتية القانونية للمجالس المحلية المنتخبة بين البعد الديمقراطي والتنمية المحلية. *مجلة الفكر القانوني والسياسي، 6*(1)، 1169. تاريخ الاسترداد 20 12, 2025، من https://asjp.cerist.dz/en/article/188265

(2006). *قانون الجنسية العراقي النافذ رقم 26 لسنة 2006*.

(1969). *قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969*.

قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم (21) لسنة 2008 المعدل. (2008). المادة 128. تاريخ الاسترداد 3 8, 2025، من https://www.iraqilaws.com/2024/05/21-2008.html

(بلا تاريخ). *قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية* .

(2020). *قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة 2020*.

(بلا تاريخ). *قانون مجالس المحافظات*.

ما هو مقياس ليكرت – التعريف والمثال والخصائص والمزايا. (بلا تاريخ). questionpro. تم الاسترداد من https://shortlink.uk/1vCdW

محمد السويدي. (1990). *علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مصطفى الجندي. (1967). *الحكم المحلي والديمقراطية*. الاسكندرية: منشأة المعارف.

مهدي أمني عبد الله الستوني. (بلا تاريخ). مهدي أمني عبد الله الستوني، المشاركة السياسية للمرأة الكوردستانية المعوقات والحلول. *وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث، دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في التنمية وخدمة المجتمع، 17*، صفحة 5. الجامعة العراقية.

هناء صوفي عبد الحي. (جويلية 2009). الكوتا النيابية النسائية بين التأييد الدولي والمواقف العربية المتناقضة. *المجلة العربية للعلوم السياسية*(2)، 48.